

دعا إلى إقرار السلسلة وإيجاد التمويل لها

الراعي يوضح كلامه السويسري: هل لديّ الصلاحية لأستبعد أي مرشح للرئاسة؟

يفتشون عن شخص آخر».

وتساءل الراعي: هل لديّ الصلاحية لكي أستبعد؟ نحن مع أي رئيس يأتي من 8 أو 14 آذار أو من خارج الائتلاف، أي رئيس يأتي بإجماع الاكثريّة المطلقة في مجلس النواب هو رئيسنا، الذي نعتبره رئيس البلاد ونؤيده.

وبشأن اجتماع أقطاب الموارنة الأربعة تحت عباءة بكركي، وما إذا كان بالإمكان التوصل إلى قاسم مشترك والتوافق على مرشح معين؟ قال: نحن نطلب هذا الأمر. أما إذا أرادوا تسمية مرشح منهم فيمّاكنهم. وحتى الآن يقولون ليبيقي الترشح حراً. وكما نعرفون في لبنان يمكن انتخاب شخص غير مرشح، لذلك، لا داعي أن يجتمعوا ويسفوا ومرشحاً، خصوصاً مع انثناءهم إلى المجموعات الأخرى. انطلاقاً من ذلك، بقي الاتفاق على أنّ الترشح حرّ وعدم الترشح كذلك. والجميع يأمل أن يتمّ انتخاب الرئيس في أسرع وقت ممكن. أما في حال تعرّفت الأمور فليعودوا إلى التفاوض..

تعديل الدستور؟

وعن تأييد تعديل المادة 49 للافاسح في المجال لترشح بعض الشخصيات مثل قائد الجيش العماد جان قهوجي وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة؟ أجاب: «أعتقد أنّ كل اللبنانيين سمعوا رأيي في الموضوع في حلقة تلفزيونية. لقد قلت إنّنا نحترم الدستور لأنه العمود الفقري في البلاد، ويجب ألا نضع تعديله نصب أعيننا. بل علينا القول إنّنا نحترمه. وإذا اقتضى الأمر وفي الحالات القصوى التي تستوجب تعديل الدستور، عندها يعدّل. وعلينا ألا نضع في أنفاسنا الفراغ ونعمل من أجله، بل العمل من أجل انتخاب رئيس وتطبيق الدستور. أما إذا اضطررنا، ولظروف خارقة وطارئة جدا لتعديل الدستور، عندها فقط نعدله، فهذا موقفنا الدائم».

وعن تحرك الهيئات الاقتصادية واضراب المصارف احتجاجاً على إقرار السلسلة، أجاب الراعي: «نحن مع إقرار سلسلة الراتب والرواتب، ولكن مع الأخذ في الاعتبار قضية التمويل وكيفية. هل من خلال فرض ضرائب على المواطنين، أم من غير طرق؟ ويجب ألا نصدر قوانين ظالمة على الناس، إنما التوفيق بين إقرار السلسلة التي يجمع الكل على ضرورتها، وإيجاد التمويل المناسب من دون إرهاب الناس. كما يجب العمل على إيقاف الهدر والسرقات وسدّ الزواريب التي من خلالها يتسرّب الهدر والسرقات».

عاد الى بيروت مساء أمس البطيريك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي أتيا من جنيف، بعد زيارة استمرت أياماً عدة ، التي خلالها محاضرة تلبية لدعوة من ممثل الكرسي الرسولي في جنيف عن أهمية دور المسيحيين في المنطقة.

وكان في استقبال البطيريك الراعي في المطار وزير العمل سجعان قزي ممثلاً رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، رئيس المجلس العام الماروني الوزير السابق وديع الخازن، المطرانان بولس مطر وسيمير مظلوم، الأمين العام للجنة الحوار الإسلامي - المسيحي الأمير حارث شهاب، رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه، الدكتور الياس صفيح، فيليب طربيه وجوزف ابي شرف، والعميد ريشار حلو.

وفي المطار، قال البطيريك الراعي للصحافيين: «الزيارة كانت مفيدة وناجحة، وعقدنا اجتماعات مع خليل الأخرى الإبراهيمي والمدير العام للمنظمات الدولية العليا للأجانب وسفراء بعض الدول الأجنبية والسفراء العرب هناك، ووجدنا ان الكل يحمل همّ السلام في الشرق، ولكن يقول كفى للحرب في سورية، وكفى للزاعات في العراق، وكلهم يحملون في قلبهم لبنان واستقراره ويتطلعون بأمل إلى أنّ للبنان دوراً يلعبه في هذا الشرق».

لقاء الإبراهيمي

ورداً على سؤال عن اللقاء مع الإبراهيمي أجاب: «الحقيقة ليس لديه أي تطالع إلى «جنيف - 3»، وإنما هو وصل الى مرحلة يقول فيها أنّ هذه الحرب أصبحت حرباً عبثية ويجب أن تنتهي مهما كلف الأمر».

وتابع الراعي: «بحسبنا في مشكلة الناظرين في لبنان وخطورتها ليس فقط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إنما أيضاً الأمنية، وكّرنا القول إنه لا يمكن للبنان إطلاقاً أن يغلق بابه بوجه أي إنسان، فنحن مع تقديم كل المساعدة لهم ولكن هذا الأمر يشكل ضغطاً كبيراً على لبنان».

وبالنسبة إلى ما تركه حديثه في جنيف عن الانتخابات الرئاسية من جدل، قال: «هل يحقّ أن أقول أنا مثل هذا الكلام؟ وهل يحقّ أن أستبعد فرقة؟ هذا الكلام جاء في طور حديث ودرشات مع الصحافة الأجنبية، ووصلنا إلى كلام أننا في لبنان لدينا مرشحين لكل الجهات، وقلنا ما يقول الكل إنه إذا لم يتمّ التوافق على شخص من 8 أو 14 وشخص وسطي، عندهنّ



محادثة جانبية بين فاضل وكنعان



ألان عون والقادي وبزّي

(توتو)

السلسلة أقرت... والإجراءات الإصلاحية جريئة

هتاف دهام

تعدّد يوم الثلاثاء، بعد أن تكون اللجان المشتركة قد رفعت التقرير عن عملها إلى المجلس، في النقاط التي تمّ التوافق عليها وفي النقاط التي عُلقت.

وكانت اللجان النيابية درست الإصلاحات التي أعدّتها لجنة من النواب غسان مخيبر وروبير فاضل ورياض رحال وعاطف مجدلاوي بعدما شرح مخيبر على الـlaptop أمام النواب ما توصلت إليه اللجنة، التي اجتمعت بهدف جعل الإصلاحات نوعاً من المواد القانونية الملزمة للسلطة التنفيذية، والتي ستكون من صلب سلسلة الراتب والرواتب. وعلى هامش الجلسة عُقد لقاء ضمّ الوزير علي حسن خليل والنواب الإبراهيمي، كنعان، علي فياض، جورج عدوان، علي بزّي وعلاء الدين ترو، أكد خلاله المجتمعون على التضامن في الموقف والخروج بموقف وطني من السلسلة والتعاطي مع الإجراءات التي ستأتي، بعيداً عن أي مزيدات شعبية.

واستحوذ البند المتعلق بالفروقات الموجودة بين بعض القطاعات (رواتب العسكريين والإداريين والمعلمين على نقاش واسع، استنكر عدد من النواب هذه الفروقات ودعوا إلى معالجة الأمر، فيما قدم آخرون توضيحات حول هذه الفروقات تتصل بالحقوق المكتسبة التي صدرت بقوانين عديدة في عام 1998 مما يتعرّض

أقرت اللجان المواد 16 و 17 و 18 و 19 و 20 و 21 و 22 و 23 المتعلقة بإعطاء غلاء معيشة للأجراء الدائمين والموقتين والإجراء بالفاتورة والمتعاقدين بإسماعة في الإدارات العامة والأجراء بالفاتورة والموظفين

أكد رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان ورئيس الحكومة تمام سلام أن الظلم المتعمد الذي يتعرّض له المطرانان بولس يوزجيا ويوحنا ابراهيم، هو جريمة غير مقبولة يأتي معيار من المعايير، ولا يخفى من فداحتها وبشاعتها شيء، «لا تحمل أسباباً تخفيفية تحت أي عنوان كان».

كلام سليمان وسلام جاء في كلمة ألقاها عنهما وزير البيئية محمد المشنوق في المهرجان التضامني الذي نظمه اللقاء الأثوذكسي والرابطة السريانية، عصر أمس، بمناسبة مرور عام على اختطاف المطرانين بولس اليازجي ويوحنا ابراهيم، على مسرح مدرسة القلبيين الأقدسين السيوفي - الأشرافية. وقال المشنوق: إنها مسألة أخلاقية وإنسانية في المقام الأول. لا تعني سورية أو لبنان وحدهما، ولا تعني كنيسة الروم الأثوذكس وكنيسة السريان الأثوذكس وحدهما. إنها تعني كل حريص على احترام الكرامة البشرية، وكل من يؤمن بالإنسان قيمة عليا، ويحقق في الحرية بكل أشكالها، وأولها حرية الإلتزام والمعتقد والتعبير..

وشدّد على «أنّ هذه الجريمة يجب أن تبقى قضية إسلامية قبل أن تكون قضية مسيحية أو قضية الكنيستين اللتين ينتمي إليهما المطرانان الغائبان، لأنّ مرتكبي هذه الجريمة أسأوا لإساءة فادحة إلى الإسلام وقيمه، وألحقوا ضرراً كبيراً بصورة المسلمين الذين لم ولن يكونوا يوماً إلا دعاة اعتدال وتسامح وتعاضل مع إخوانهم من أتباع الديانات السماوية الأخرى في لبنان والمنطقة من العالم».

وأكد «أنّ هذا يتعاطى بمسؤولية عالية مع هذا الملف الذي أوكل إلى المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم الذي يتمتع بكامل ثقة المسؤولين وبكفاءة عالية أكدها في نجاحه بملف مخطوف في اعزاز وراهبات معلولا».

برزي

ثم تحدث النائب علي بزّي باسم رئيس مجلس النواب نبيه بري فقال: ان قضية المطرانين ليست قضية دينية فقط، هي قضية سياسية، هي قضية حضارية، قضية صراع بين فكر تكفيري إنغاثي إقصائي وبين فكر تصالحي توافقي».

وأضاف: «لا يمكن فصل ملف المطرانين عن ملف مسيحي

مهرجان تضامني لمرور عام على اختطاف يازجي و ابراهيم؛ لبنان يتعاطى بمسؤولية عالية مع هذا الملف

معلولا وعن ملف ما يجري للأمن في كسب ولا عما ارتكب بحق الكنائس والإديار، بل أكثر من ذلك، لا يمكن فصله، عن ملف المسيحيين المشرقين كلفهم».

وتابع: «هناك من يريد أن يقدّم المشرق تنوعه، أنّ الشرق من دون جناحه المسيحي لا يمكن أن يحيا ولا يمكن على الإطلاق أن يستمر، فيسوق المسيح مشرقياً، والمسيحية ولدت في فلسطين وتأصلت وانتقلت من أقصى المشرق إلى أقصى المغرب. نحن شهداها متجرحه في هذا الكلام ولنا تجربة في عملية خلف أمام الوطن والقائمة القائد المغيب الإمام موسى الصدر».

وناشد بزّي كل من يمتلك ذرة من الكرامة والشرف والحكمة والمروءة ليعمل ليس فقط على كشف مصير المطرانين، بل يجب ان يعمل لتحرير المطرانين ليعودوا إلى أهلهم، وإلى رعيتهما من أجل نشر ثقافة الحب والوعي والتسامح، وليس جديداً القول بأنّ الرئيس بري هو أيضاً في المواقع المتقدمة من أجل العمل على تحرير المطرانين».

أرقام

وتحدث بالمناسبة أيضاً رئيس الرابطة السريانية حبيب أفرام فقال: «للافتحة، لا الأناطلة، لا الأديان، لا الكتب السماوية ترضى بخطف أي إنسان، فكيف إذا كان رجل دين عبادته الخير وصليبه من حب الناس، وكيف إذا كان أرثوذكسيين مشرقيين غارزين في جذور المنطقة، وكيف إذا كانا كنيسان المطران يوحنا ابراهيم والمطران بولس يازجي؟

أضاف أفرام: «إذا كان المدير العام للأمن اللواء عباس إبراهيم من يسعي باسم لبنان، فهذا فخر لنا، لأنّ لدينا ثقة مطلقة به، وهو بطلنا على كل تفصيل ويواكبنا في كل شاردة وهو حبل الصرة الوحيد لنا، فله التحية وليتوقف البعض عن حساباتهم المغيرة في زوارب السياسة اللبنانية».

وتساءل أفرام: «من هو المخطوف؟ أليست العروبة بوجهها الحضاري، في كونها حاضنة للأديان ووعاء للعيش المشترك واحترام التنوع، اليس الإسلام في تفسيره هو المخطوف في محاولة شيطنته من زعم «نصرة داعش» «بوكورام» و «طالبان» والسلفيين والتكفيريين» وفكر جاهلي لا يمت إلى قيم العصر بصله».

الحص عرض التطورات مع رحمة

لبعضنا، لكنّ السياق العام هو المسؤول، الخارج والداخل منذ العام 1992 هو المسؤول، وكل هذه الحال أوصلتنا إلى ما نحن نعيشه حالياً. ولكن ما يزعجني على هناك تنجيباً على النواب بينما ويساراً من الأراء والفقراء، وأطالبهم لحرصى عليهم وقف عمليات التنجني، وعلى صاحب المطلب أن يركز على حقوقه بقوة، ويواجه النواب بقسوة لكن من دون التجريح والتنجني».

استقبل الرئيس سليم الحص في مكتبه في عاتشة بكار النائب إميل رحمة، الذي حصل بعد اللقاء؛ جئت إلى الرئيس الحص لأنني أعاني في مجلس النواب نتيجة مقاربة بين حق المواطن وقدرته الدولة على إعطاء هذا الحق، وهذه المقاربة تصطدم حالياً مع بعضها البعض.

أضاف: هناك إرث ثقيل واقع على المواطن ونراه صاحب حق مطلق في



الحص مستقبلاً رحمة

جريج التقى وفداً من حماس بركة: لا يحقّ لأحد إسقاط حق العودة

كلّ تواصل مع السلطة»، معتبراً «أنّ الخطة الأميركية التي يحملها وزير الخارجية الأميركي جون كيري هي خطة منازحة لـ «إسرائيل» لأنها لا تتحدث عن حق العودة، وهي خطة يرفضها الشعب الفلسطيني، لأنّ حق العودة هو حق مقدس، ولا تملك أي جهة في العالم حق إسقاط هذا الحق».

كما أطلع الوفد وزير الإعلام على المبادرة التي أطلقتها الفصائل الفلسطينية في 28 آذار الماضي، بتبني رفضه «استخدام المخيمات الفلسطينية لضرب السلم الأهلي في لبنان والعيب بأتمه وبأمن المخيمات».

عرض وزير الإعلام رمزي جريج الأوضاع في المخيمات الفلسطينية في لبنان مع وفد من حركة حماس برئاسة ممثل الحركة في لبنان علي بركة.

ولفت جريج بعد اللقاء إلى أنّ «القضية الفلسطينية هي قضية مركزية بالنسبة للبنان ولسائر الدول العربية»، مشيراً إلى أنّ «اللقاء مع وفد حماس كان مفيداً جداً».

بدوره، أشار بركة إلى «أنّ البحث تطرق إلى آخر التطورات على صعيد القضية الفلسطينية خصوصاً بالنسبة لما يجري من تهويد وتعنت صهيوني في وقف



جريج مجتمعاً إلى الوفد الفلسطيني

«المرابطون»: لإنشاء جهاز مستقل لمكافحة الفساد

نوّعت الهيئة القيادية في حركة المناصريين المستقلين - المرابطون في بيان بعد اجتماعها برئاسة أمين الهيئة العميد مصطفى حمدان «بالإنجازات الأمنية والميدانية التي يقوم بها الجيش اللبناني من خلال التنفيذ الحازم والجدّي للقرارات الأمنية المتخذة على صعيد الحكومة»، مشددة على «وجوب وقوف جميع اللبنانيين مع المؤسسة العسكرية».

ودعت الهيئة «الحكومة وبالتحديد وزير العدل اللواء أشرف ريفي إلى تقديم مشروع قانون مجلّ يقضي بإعدام كل من يقتل عسكرياً سواء في الجيش اللبناني أو في قوى الأمن الداخلي أو في سائر الأجهزة الأمنية». ورات «أنّ النضال الجماهيري للهيئات النقابية بدأ يثمر نتائج مرضية في هذه المرحلة رغم صعوبة تحطيم هذا النظام الفاسد، وصولاً إلى تحقيق نظام الكفاية والعدالة الاجتماعية الذي يؤمن مستقبل اللبنانيين».

ورأت ضرورة «إنشاء جهاز مستقل ذات صلاحيات واسعة لمكافحة الفساد».

الحاضر في ألمانيا عن الوضع في المنطقة ميقاتي: لسنا مؤهلين لتعديل الطائف حالياً

رأى الرئيس نبيه ميقاتي أنّ اتفاق الطائف نجيب الحرب فعلاً، وأسّس وطنا لجميع اللبنانيين، أوقف الحد والإحصاءات، وحلّ لبنان واحداً لجميع أبنائه المسيحيين والمسلمين مناصفة ليكون نموذجاً فريداً في محيطه والعالم، وأقام شراكة حقيقية من المسؤولية، إلا أنه لم يحقق كامل أهدافه، وفيه بعض الشوائب التي تحتاج إلى معالجة، وأبرزها أنّ بعض المسائل التي وصلنا فيها إلى الحائط المسدود، ونجد حلها في الطائف، كما أنّ كل فريق يفسر التعديلات الدستورية الواردة فيه على طريقته من دون أن تكون هناك جهة واحدة قادرة على التفسير والحسم.

وفي محاضرة ألقاها عن «الوضع في لبنان والشرق الأوسط»، بدعوة من مؤسسة «فريدريش إيبيرت» الألمانية في برلين، قال ميقاتي: «مع ذلك أقول إنّه يجب تطبيق الطائف كاملاً لتبيان كل مضامينه قبل البحث في تعديله، لأننا لسنا مؤهلين في الوقت الحاضر لأي تعديل لهذا الاتفاق».



ميقاتي متحدّثاً في ألمانيا

وأضاف: «كان لبنان على الدوام نقطة تلاقي المصالح الخارجية وتضاربها ووقع من أجل ذلك أثماناً باهظة، ولذلك عندما بدأت الأزمة في سورية اتخذنا القرار الأصعب بانثاء بالنفس الذي أثبت حتى الآن أنه الأناجح، فقد كان هدفنا ولا يزال المحافظة على الاستقرار والوحدة الأخرى».